



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو أئمن المأذونين بالفضاء بأسم الشعب و أصدرت قرارها الآتي :

المميزة - المدعية - / فردوس مائع زهيدان / وكيلتها المحامية
سعدية صباح حاجم .
المميز عليه - المدعى عليه - / مدير بلدية الصويرة / إضافة لوظيفته - وكيله
الموظف الحقوقي نور الدين خضير محمد .

الإدعاء

ادعت المدعية (المميزة) أمام محكمة القضاء الإداري بأنها تعمل موظفة في وزارة التربية وقد تم حرمانها من تخصيص قطعة ارض سكنية لها بحجة أن زوجها المدعو (مجيد رشيد صلح) سبق له أن حصل على قطعة ارض تجارية عن طريق المزايدة العلنية في عام ١٩٨٨ وباعها عام ١٩٩١ وان زوجها منه كان عام ١٩٩٣ ، وقد استند المدعى عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته في ذلك الى كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٢١٢٠) لسنة ١٩٩٤ والمبلغ إلى بلدية الصويرة بالكتاب المرقم ٢٠٠٢/٧/٨١/٨٤ ، تظلمت المدعية لدى المدعى عليه/ إضافة لوظيفته وسجل التظلم بعدد واردة (٤٤٤٦) في ٢٧/٩/٢٠٠٩ وتم البت فيه بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٩ ، أقامت المدعية دعوها بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ طالبة الزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتخصيص قطعة ارض سكنية لها ، ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣١/٣/٢٠١٠ وبعده اضبارة ٢٦٣/٩/٢٠٠٩ حكماً يقضي ببرد دعوى المدعية ، بداعي ان طلبها بتخصيص قطعة الارض لها يخضع لتعليمات وضوابط معونة وهي سلطة تقديرية للإدارة ، طعننت الميميزة بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا



بلاحتها التمييزية المؤرخة في ١٩/٤/٢٠١٠ طالبة نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ذلك لان المحكمة توصلت الى ان شراء زوج المدعية لقطعة ارض بالمزاد العلني لا يحرمها من حق التقدم للحصول على قطعة ارض سكنية من الأراضي التي توزع للموظفين لكنها انتهت إلى رد الدعوى في حين كان على المحكمة ان تقضى بإلغاء القرار الإداري الذي يحرم المدعية من طلب الحصول على قطعة ارض سكنية من الدولة وتبقى للجهة الإدارية السلطة التقديرية في تخصيص قطعة الأرض حسب المتوفر منها وعدد النقاط والأسبقية في التقديم وغيرها من الأمور . اما تمسك وكيل المدعى عليه بتعميم مجلس الوزراء المرقم (م /١٢١٢٠/١٠) في ١١/١٠/١٩٩٤ فغير صحيح ذلك لان زوج المدعية مجيد رشيد مصلح كان قد اشترى قطعة الأرض التجارية بالمزاد العلني في سنة ١٩٨٨ وقبل زواجه من المدعية وقبل صدور التعميم المذكور الذي ليس فيه نص بسرياته على الحالات السابقة . وعليه قرر نقض الحكم المميز وإعادة اضبارة الدعوى إلى محكمتها لإتباع ماتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٥/٨/٢٠١٠ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندی

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن